# مستقبل الشراكة الأورو- متوسطية

العرباوي نصير

جامعة سطيف 2

**الملخص:**

إن اهتمام الطرف الأوروبي بالضفة الجنوبية قديم قدم التاريخ، وما الماضي الاستعماري للقوى التقليدية في المنطقة لخير دليل على ذلك، ومما زاد في اهتمامها بالمنطقة هي تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، حتى يتسنى لها لعب دور فعال في إطار العلاقات الدولية الراهنة، والتي تقتضي ضرورة التكتل والتعاون الإقليمي والدولي، لذلك كان من الضروري بما كان في هذه المرحلة، القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط، عن طريق تكثيف الحوار القائم على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، وهنا نشير إلى أن مسؤولية النجاح في بناء سلام وأمن ورفاه مشترك هي مسؤولية جماعية، لكن الإتحاد الأوروبي يتحمل القسط الأكبر فيه بحكم موقعه كقوة اقتصادية دولية، وبحكم أنه المبادر للمشروع، وهذا لا ينفي إطلاقا إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها تجاه شعوبها.

Abstract :

The European interest in the Southern area is old as the history, the best proof of that was the colonial past of the traditional forces of this area, and thus the new changes which take place on the international scene increased the interest in the region, so it can play an active role in the framework of current international relations, which require the need for the bloc and regional and international cooperation, so it was necessary to carry out confidence-building between the two parts, the Mediterranean, through the intensification of dialogue based on mutual respect for the privacy of each party, and here we refer to the responsibility for success in building peace, security is collective responsibility, but the European Union bear the brunt in which by virtue of his position as an international economic, and because it is the initiator of the project, and this does not negate the exemption at all southern countries of their responsibilities toward their people.

**مقدمة :**

على ضوء المتغيرات الجيوسياسيةوالجيواستراتيجية الجديدة التي جعلت العديد من المناطق ذات أهمية بالغة في الساحة الدولية، نجد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعد منطقة استراتيجية في الوقت الراهن، و هذا لا ينفي أنها كانت قديما مهدا لحضارات إنسانية كبرى،وظهرت علىضفافها الديانات السماوية الثلاث:الإسلام، المسيحية و اليهودية، مما يدل على أنها منطقة كانت و لا تزال ذات أهمية كبيرة.

فحوض البحر الأبيض المتوسط يتكون من ضفتين، ضفة شمالية تتميز بالقوة الصناعية والفلاحية، إضافة إلى التقدم العلمي و التكنولوجي، وضفة جنوبية تعاني من الفقر والتخلفوالمديونية، لكن رغم هذا فهي غنية بالموارد الأولية،(نفط،غاز، فوسفات..)

فبتزاوج الإمكانات المتاحة بين الضفتين يصبح الحوض المتوسطي منطقة وقطبا جيواستراتيجيا هاما في الساحة الدولية، خاصة لقرب المسافة بين الضفتين، إضافة إلى تأثير الحركات الإستعمارية الأوروبية في التركيبة السياسية، الاقتصادية، الثقافية والحضارية لدول الجنوب.

ونتيجة للوعي المشترك بين ضفتي البحر المتوسط، وإدراكا منهم على ضرورة بعث علاقات التعاون والتكامل، والإعتماد المتبادل في ظل التحولات الإستراتيجبة في المنطقة، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة أطلق عليها إسم " الشراكة الأورو- متوسطية"و التي تهدف بدورها إلى إقامة منطقة في حوض البحر الأبيض المتوسط آمنة ومستقرة سياسيا، وتعيش في رفاه إقتصادي، وتنوع ثقافي متعايش.

وللإحاطة بالموضوع وجب علينا الوقوف عند ماهية الشرراكة الأورومتوسطية، أسباب ودوافع قيامها، الميلدين التي جاءت بها وفي الأخير مصيرها ومستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة.

## 1- مفهوم الشراكة الأورو متوسطية :

### 1-1المدلول اللغوي للشراكة :

هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا أي وقعت بينهما شراكة، وتعني إختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر[1]. كما يعني نظام شراكة تجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين.

Le partenariat :système associant des partenaires sociaux ou économiques"[2]

لقد زادت وتيرة مبادرات التكامل الجهوي خاصة في بعض الدول النامية مع تنامي ظاهرة العولمة رغم أن المنظمة العالمية للتجارة نجحت في تنظيم التعاون المتعدد الأطراف لكن الدول النامية غالبا ما تميل إلى التكتلات الإقليمية والجهوية والتي تراها أكثر مناسبة لها[3]

**1-2 المدلول الإصطلاحي** :عرفها الدكتور محمد قويدري بأنها : " إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي"[4]، كما عرفها الدكتور معين أمين :"بأنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة "[5]

و يعرفها الأستاذ حسن إبراهيم: "أنها النفع المتبادل والمتضامن و المتكامل المبني على التكافؤ و الإعتماد المتبادل و المصير الحضاري المشترك"[6]

أما Jean Touscozفيرى أن الشراكة" عبارة عن تنظيم أو إتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها هو بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي، وترجع أهميتها إلى كونها وسيلة للإستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق المصالح المتبادلة" [7].

من هذا كله نستخلص أن الشراكة هي: " خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لوجود مصالح مختلفة ،حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية...) لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل الأطراف" وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول النامية سارعت للدخول في مبادرات شراكة مع دول متطورة، قصد استقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تمكنها من تحسين دورها الاقتصادي والتخفيف من مشاكلها الناجمة عن المديونية والتخلف.

**1 -3 الشراكة الأورو–متوسطية** :إن القراءة الواضحة لكلمة الأورو- متوسطية توحي بتواجد شطرين فيها وهذا يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الإتحاد الأوروبي هذا ما يدل عليه إسم الأورو، أما الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط مما يعني هذا أن ثمة مشروع شراكة، قائم بين الإتحاد الأروبي ممثلا للضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي الدول الجنوبية.

لقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث قام الإتحاد الأوربي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة إضافة إلى كيفية ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم توقيع العديد من الإتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976) للتعاون في عدة مجالات كالتجارة،تقديم المنتجات الفلاحية، المنتجات النصف مصنعة، إضافة إلى تحويل الإعانات المالية والقروضبينالطرفين[8]

يرى "ناصف حتي " أن الشراكة الأورو–متوسطية: "نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا و إلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية"[9]، و بالنسبة إلى أوروبا: " الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الإنضمام و الإندماج في الإقتصاد العالمي " [10]، أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي: " تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة و هذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية"، وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنى على

التقارب والتعاون في جميع المجالات و دون استثناء، إضافة إلى تحديد المصالح والأهداف لكل الأطراف المشاركة وبشكل واضح ،و الشراكة الأورو–متوسطية تعد تحديا أيضا بالنسبة إلى دول الإتحاد الأوروبي خاصة بعد انهيار المنظومة الإشتراكية وبروز النظام العالمي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تهميشها أثناء حرب الخليج، الشيء الذي جعلها تبحث عن نفسها في ظل التحولات الدولية الجديدة والتي تهدف إلى محاولة الظهور كقطب عالمي له وزن و ثقل عالميين لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن مشروعها في المنطقة "الشرق أوسطي" بدأ في الإنتشار والتوسع.

**2 دوافع الشراكة الأورو–متوسطية :**

يبدو أن الظروف الدولية والإقليمية على الساحة الدولية أثرت على الدوافع المؤدية لإنعقاد مؤتمر برشلونة 1995، القاضي بإعلان ميلاد الشراكة الأورو–متوسطية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولقد تعددت الدوافع و الأسباب المؤدية إلى بعث مثل هذه الشراكة من دوافع دولية وإقليمية و أخرى محلية داخلية و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

**2- 1الدوافع الدولية:**

- أ **الدوافع الجيوسياسية** : نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى في العالم ومن دون منازع، مما يعني أنها ستنفرد بإدارة العالم كله من دون إعطاء أي إعتبار لباقي الدول الأخرى، و حرب الخليج الثانية خير دليل على نوايا السياسة الأمريكية في ظل الوضع العالمي الجديد، معتمدة على قوتها العسكرية، الاقتصادية و التكنولوجية[11].

إن الوزن الذي إكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط يعود أيضا إلى قوتها الاقتصادية، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24%من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، في حين نجد

التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41 % في شكل إستثمارات وقروض ،مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة [12]

إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين فلسطين و إسرائيل، وما عقد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 وإتفاقية أوسلو 1993 تحت الرعاية الأمريكية لخير دليل على ذلك، ضف إلى هذا تلك المناورات و القواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي[13]، الشيء الذي تزامن مع الطرح الأمريكي لمشروع" السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء 1994، مما دفع بالدول الأوروبية بالسعي لفتح أبوابها للشراكة مع جيرانها بدلا من سياسات التعاون كطرح أكثر عمقا و شمولا[14].

إن الفراغ الذي تركه إنهيار المعسكر الشرقي تحت قيادة الإتحاد السوفيتي سابقا، ساهم في حدوث نزاعات وتوترات داخلية والتي حاولت الدول الكبرى إخمادها و السيطرة عليها، و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامة [15]و الدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لأن العالم يشهد نوعا من الفوضى، وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه، حتى يتسنى للدول الأوروبية و دول أخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاولة البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و خلق توازن في القوة والمصالح.

- ب **الدوافع الاقتصادية** :عولمة النظام العالمي، وخاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على إتفاقية مراكش في أفريل 1994 القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة[16]OMC- Organisation Mondiale du Commerce

و في جانفي 1995 تم إستبدال[17] GATT بـ OMC و التي كان من أهم نتائجها :

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.
- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف.
- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية بـ 24%، والمتقدمة بـ 36%
- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.

– إلغاء إتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات إختيارية للدولمتقدمة

– فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

و لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10 سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الإتفاقية، الأمر الذي فرض على الإتحاد الأوربي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط(18)في خطة الإستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي و الاقتصادي في المنطقة.

– السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون و التكتل الاقتصادي على غرار NAFTA (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا) MERCOSUR ( رابطة دول أمريكا الجنوبية) و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC) إضافة على ASEAN في آسيا (تجمع دول جنوب شرق آسيا(19).

إن هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و تجاه جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، و هو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو– متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

**2– 2الدوافع الإقليمية :**

**– أ الدوافع الأوروبية :**

بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض

المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم[20].

التخوف الأوروبي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما قد يهدد أمنها، فبامتلاك العرب للتكنولوجية النووية سوف يتجاوزون بذلك التأخر العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل، وهذا يثير مخاوف الإتحاد الأوروبي ويهدد أيضا مصالحه في المنطقة[21].

ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات..والتي أثارت ذعرا في الأوساط الأوروبية، خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا[22].

الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط ⅔من سكان الحوض المتوسطي وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فرارا من الفقر و البطالة و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل دولهم الأصلية، الشيء الذي يهدد الاستقرارالاقتصادي و النمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب[23] السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية و محاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية و رغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.

يضاف إلى هذا رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا خاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة لضمان تدفق النفط و الغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا و تربطها علاقات تبعية وولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الاستعمارية، كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة وقدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية. [24]

كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات والمنتديات العلمية و الثقافية ،نتيجة التمازج الثقافي و الاحتكاك بين الضفتين الناجم عن الفترة الاستعمارية [25]

**– ب دوافع الضفة الجنوبية :**

الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع و تحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و الأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمارBEIفي هذا الميدان.[26]

حاجة هذه الدول الماسة للاستثمارات الأجنبية و بالأخص الأوروبية منها من أجل الاستفادة من الخبرة و التجربة الأوروبية، يضاف إلى ذلك هدف نقل التكنولوجيا و لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وتطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل، والقضاء على مشكل البطالة، وبالتالي الآفات الاجتماعية المنجرة من وراء هذا المشكل و المؤدية إلى هجرة الأدمغة

يضاف إلى هذا ذلك الفراغ على المستوى الإقليمي في المنطقة التي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية والعربية [27]، الرغبة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطية.

الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية والتمهينية، و إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة و الدخول في الاقتصاد العالمي

**2– 3 الدوافع المحلية:**

**- أ ظهور المد الإسلامي:**

يقصد بها تنامي الحركات الأصولية الإسلامية وظاهرة التطرف الديني و العنف السياسي التي ظهرت خاصة على ضفاف المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وخاصة دول شمال إفريقيا، وقد امتدت جذورها إلى دول الشرق الأوسط.

هذه الظاهرة التي ساهمت في ظهورها العديد من العوامل الداخلية ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية، كفشل الحكومات الحديثة الاستقلال في تحقيق متطلبات شعوبها، ضف إلى ذلك مخلفات البيروقراطية و المحسوبية،كما أن هذه الدول، يعاني شعبها نوعا من الفقر و الحرمان، ناهيك عن مشاكل البطالة التي تفشت بها،و عمليات تسريح العمال الجماعية، ضف إلى ذلك عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية لهذه المجتمعات[28]، فالدول الأوروبية تخشى من تأثير هذا التيار على بلدانه وبعد ذلك يمتد هذا التأثير إلى أراضيها بحكم قربها الجغرافي من دول الضفة الجنوبية ضف إلى ذلك تخوفها من انتقال هذا المد عن طريق الجاليات العربية و الإسلامية المتواجدة على أراضيها[29]

إن الشيء الذي يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار تجاه هذا المد الإسلامي هو انتشاره في مناطق كثيرة من العالم، فقد امتدت جذور المنتقمين الإسلاميين من الفلبين إلى البحرين، وهذا ما أثار مخاوف الدول الأوروبية خاصة و العربية عامة من تجذر هذا التطرف الذي كان يسعى لتحقيق غاياته بالقوة (كالقتل والتعذيب و التفجير[30]، و تعد الجزائر، تونس ،المغرب، مصر، اليمن و تركيا أهم المعاقل قربا لدول الإتحاد الأوروبي فتدهور الأوضاع في الجزائر منذ بداية التسعينات و التي أدت إلى انزلا قات خطيرة، ضف إلى ذلك تنامي القوة الإسلامية في تركيا زاد من مخاوف الدول الأوروبية من هذه الظاهرة و ولد الحذر الشديد بها.[31]

ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي يحمل عداءات شديدة لها، وما الاعتداءات و الهجمات التي شنت على الأجانب في كل من مصر و الجزائر، محاصرة السفارة الأمريكية في إيران لخير دليل على ذلك.

لكن الشيء الذي يشهد له أن دول الإتحاد الأوروبي رغم ما تحمله من نظرة لهذا التيار وتخوفاتها منه على تحطيم مؤسساتها الاقتصادية وتهديد مصالحها داخل هذه الدول، إلا أننا نجدها تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مفهوم الإرهاب، بعد الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 ديسمبر 2001.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مقاومة حزب الله اللبناني للاحتلال الإسرائيلي إرهابا، لكن الإتحاد الأوروبي لا يعتبرها كذلك و إنما يصنفها ضمن المقاومات التي تسعى من أجل نيل

الاستقلال، [32] هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن بعض الدول العربية تتهم بعض الدول الأوروبية بكونها معاقل تلجأ إليها الجماعات الإرهابية فرارا من دولها تحت غطاء اللجوء السياسي.

**- ب تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:**

نظرا للمشاكل التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية من فقر و وحرمان و بطالة ومشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت وتعددت، حيث أصبحت هناك جماعات سرية تعمل بتهريب المهاجرين، كما أنه يمكن ملاحظة أ ن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية هم مغاربة، و هذا ما خلق ذعرا وتخوفا لدى الدول الأوروبية من تهديد أمنها و استقرارها رغم تواجد نسب كبيرة من المهاجرين فيها من أوروبا الوسطى و الشرقية لكن مشكل الإرهاب القادم من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها.[33]

يقدر عدد المهاجرين في أوروبا بحوالي 2.4% من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي، وتبلغ نسبتهم في الدول الأوروبية بـ :6.4% بلجيكا، 2.5% بألمانيا، 4.3% بالنمسا، 3.5% بفرنسا و3%فيهولندا.وحسب الإحصائيات المتوفرة عن المهاجرين إلى الدول الأوروبية لسنة 1993، تأتي المغرب في المرتبة الأولى من دول المغرب العربي ثم تليها الجزائر فتونس أما تركيا فتتصدر قائمة البلدان المهاجرة إلى أوروبا، و في الجهة المقابلة نجد أن فرنسا هي الدولة الأولى استقبالا لمهاجري شمال إفريقيا، في حين تعد ألمانيا الدولة الأولى المستقبلة للمهاجرين التركيين في أوروبا.[34]

و يعتبر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة 1992 أن دول المشرق العربي والمغرب تعتبر مصدرا مهددا للاستقرار و الأمن في المنطقة، وبالتالي سببا لهجرة اليد العاملة، و معقلا للتطرف الأصولي و الديني، و مراكزا لتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة التي لها تأثيرات سيئة على المنطقة عامة و على الإتحاد الأوروبي خاصة [35]

**- 3 مضمون إعلان برشلونة 1995 للشراكة الأورو– متوسطية**

**- 3 -1الشراكة السياسية والأمنية :**

حيث يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلم والاستقرار في المنطقة تعد مكسبا وإرثا مشتركا، يتعهدون ويلتزمون على دعمه وتشجيعه بكل الوسائل والإمكانات المتوفرة لديهم ومن أجل هذا كله اتفق المشاركون على المضي في حوار سياسي مكثف مدعم ومنتظم، يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لضمان الاستقرار الداخلي والخارجي.

ومن هذا المنطلق شدد المشاركون في الإعلان على التزامهم بالمبادئ التالية:

العمل والتصرف طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي الأخرى وبالتحديد تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي هم أعضاء بها، تنمية ودعم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والقانوني والقضائي.[36] احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع ضمان الممارسات الفعالة والمشروعة لهذه القوانين والحريات، بما فيها حرية التعبير، وحرية التجمع لأهداف سلمية،حرية الاعتماد والتفكير، والتدين انفراديا أو اجتماعيا مع أفراد آخرين من نفس المجموعة، بدون أي تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة.

الأخذ بعين الاعتبار دعم الحوار بين كل الأطراف، لتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، العنصرية ونبذ الأجانب.احترام وتأييد التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، دعم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات ومحاربة مظاهر التعصب، والتشديد على ضرورة وأهمية التكوين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[37] احترام السيادة المتساوية، وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة،والتنفيذ النزيه للالتزامات والواجبات وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

احترام المساواة في حقوق الشعوب، وحقها في تقرير مصيرها، مع التصرف وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي، خاصة ما تعلق بوحدة إقليم دولة كما تحددها الاتفاقات الثنائية بين الأطراف المعنية.

الامتناع وفقا لمبادئ القانون الدولي، عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للشركاء، واحتراما لوحدة الأرض والإقليم والوطن، حل الخلافات بالطرق السلمية، ودعوة جميع الأطراف إلى عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة إقليم أي دولة شريكة، وكذا الحصول على الأرض بالقوة، والتأكيد على حق التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

دعم التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب، بالتصديق وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها والحرص على الانضمام إليها[38]، الدعوة إلى المحاربة الجماعية لانتشار وتعدد الجرائم المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها.[39]

تشجيع العمل الجهوي والإقليمي، بالعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالانضمام والتمسك بمبادئ ونظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية[40]، والانضمام إلى اتفاقيات مراقبة التسلح ونزع السلاح،مثل: معاهدة حظر وانتشار الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حضر الأسلحة الكيميائية (CWC) واتفاقية حضر الأسلحة البيولوجية (BWC) وأي ترتيبات إقليمية، مثل المناطق المنزوعة السلاح، وأنظمة مراقبتها، مع احترام التطبيق النزيه لالتزاماتهم المقررة التي تنصص عليها مواثيق المراقبة والنزع والحد من انتشار التسلح، كما يعمل الشركاء على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل[41] النووي، الكيميائي والبيولوجي، التي يمكن مراقبتها بصفة فعالة.

تشجيع وتوفير الظروف الكفيلة بإقامة علاقات تنمية وحسن الجوار فيما بينهم، ودعم المسارات الهادفة إلى إقامة الأمن والاستقراروالازدهار والتعاون المتبادل، الإقليمي والتحت إقليمي، والأخذ في عين الاعتبار كل سبل الثقة والإجراءات اللازمة بين الشركاء، بهدف تجسيد منطق السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو– متوسطي.

ومن هذا كله يتضح أن الأوربيين ركزوا على بعض النقاط الأساسية، التي تشكل الحد الأدنى من الاتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي: الديموقراطيةوحقوق الإنسان،التسوية السلمية للصراعاتوالنزاعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة،الحد من التسلح، وهي نقاط تخدم فقط الاتحادالأوروبي [42]

**3 –2 الشراكة الاقتصادية والمالية :**

حيث يشدد المشاركون على الأهمية التي يولونها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة، والمتوازنة من أجل تحقيق هدفهم في بناء منطقة ازدهار ورفاه مشترك [43]، و يعترف المشاركون بالصعوبات التي يمكن أن تحدثها المديونية على التنمية الاقتصادية، في الدول النامية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لأهمية علاقاتهم يتفقون على متابعة الحوار بهدف الوصول إلى الرقي والتقدم، انطلاقا من أنهم شركاء، وتواجههم تحديات مشتركة، وقد حدد المشاركون أهدافهم على المدى البعيد كالآتي :

- الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة.
- تحسين ظروف حياة السكان، ورفع مستوى التشغيل، وتقليص الفوارق التنموية في المنطقة الأورو–متوسطية.
- ترقية الشراكة والاندماج الجهوي،وتشجيع التعاون والتكاملالإقليميين [44]

من أجل تحقيق هذه الأهداف يتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، تأخذ في الاعتبار درجات التنمية المختلفة واختلاف مستويات التقدم وتعتمد على :

- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.
- إقامة شراكة وتعاون اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.

–الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوربي لشركائه.[45]

**منطقة التبادل الحر :**

يتم إنشاؤها من خلال اتفاقات أورو–متوسطية جديدة واتفاقات تحرير التبادل بين شركاء الإتحاد الأوروبي، وقد اتفق الشركاء على أن تكون سنة 2010 آخر أجل لإقامة منطقة التبادل الحر، التي ستغطي أهم للبادلات في إطار احترام التزامات للنظمة العللية للتجارة (O.M.C)

بهدف تطوير التحرير التدريجي للمبادلات في المنطقة، فإن الحواجز الضريبية وغير الضريبية المتعلقة بتبادل المنتوجات المصنعة يتم إلغاؤها تدريجيا[64]، ووفقا لرزنا مات يتم التفاوض حولها بين الشركاء انطلاقا من المبادلات التقليدية وفي حدود ما تسمح به مختلف السياسات الزراعية وباحترام النتائج المتوصل إليها في إطار مفاوضات GATT .

تجارة المنتوجات الزراعية سيتم تحريرها من خلال التعامل التفضيلي، والمعاملة بالمثل بين الأطرا ف، ضف إلى ذلك تبادل الخدمات وحق الوقاية يتم تحريرها تدريجيا، وقد قرر المشاركون الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر من خلال :

-تبني الأحكام الملائمة في مجال القواعد الأصلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة

-متابعة و تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل واندماج الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومستويات نموهم وتقدمهم.

-متابعة الإصلاحات الهيكلية وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لترقية وتطوير القطاع الخاص، مع العمل على التخفيف من الآثار السلبية التي تنجم عن إعادة الهيكلة على الصعيد الاجتماعي من خلال تشجيع البرامج لفائدة الفئات الفقيرة.

-تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.[74]

إن ما يمكن تأكيده هو أن إقامة منطقة تبادل حر أورو- متوسطية ستعود بآثار إيجابية على دول الضفة الجنوبية، كتحسين القدرة على المنافسة الناجمة عن إلغاء السياسة الحمائية وتخفيض أسعار المواد المستوردة من الخارج وجلب رؤوس الأموال الخارجية عن طريق الاستثمارالمباشر وغير المباشر.

لكن لا ينبغي إنكار أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين غير متكافئين، الإتحاد الأوربي يشكل مجموعة منسجمة ومتلاحمة مع بعضها البعض، ضف إلى ذلك أنها متقدمة ومتطورة علميا، ماليا وتقنيا، بينما دول الضفة الجنوبية تتميز بتضارب سياساتها الخارجية وعدم توافقها ناهيك عن ضعفها الاقتصاديوالاجتماعي والتقني، وهذا سيؤدي لا محالة إلى ما يعرف بتكريس وتقسيم العمل الدولي القائم حاليا[48] ويكرس مبدأ التبعية القاضية بأن دول الإتحاد الأوربي ستبقى مسيطرة على العناصر الأساسية لتحقيق النمو والتقدم، في حين تبقى دول الضفة الجنوبية تابعة ومتخصصة في إنتاج المواد الأولية وبعض المنتاجات الزراعية فقط وبالتالي بقائها كسوق استهلاكية كبيرة لترويج المنتاجات الأوربية.

**التعاون والتشاور الاقتصادي:**

حيث يعترف المشاركون بأن التنمية الاقتصادية يجب دعمها بالادخار الداخلي كأساس للاستثماروبالاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤكدون على أهمية إقامة مناخ ملائم لذلك خاصة بعد إزالة الحواجز في وجه الاستثمارات تدريجيا، الأمر الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، كما يؤكدون على أن التعاون الجهوي و الإقليمي المبني على الإرادة الحرة للشركاء (49) يعد عاملا رئيسيا لتشجيع إقامة منطقة للتبادل الحر، وكذا تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، و الالتزام بتسهيل التعاون والتطوير الصناعي بتوفير المناخ والإطار القانوني الملائم ،وإنه من الضروري إقامة برنامج للدعم التقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.(50)

يؤكد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة التي تفرض عليهم تحركا إقليميا وتعاونا مكثفا وبرامج متعددة الأطراف والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة، ويعترفون بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية ضمن المظاهر المرتبطة بالسياسة الاقتصادية وتفادي النتائج السلبية التي يمكن أن تحدثها التنمية في البيئة،والعمل على إعداد برنامج للنشاطات ذات الأولوية على الميدانين القصير والمتوسط بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم المالي والتقني لهذه الأعمال.

**التعاون المالي :**

حيث يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة التبادل الحر، ونجاح الشراكة الأورو- متوسطية يقومان على دعم مالي يساعد على تنمية مستديمة ومتناسقة، وتجنيد القواعد الاقتصادية المحلية، ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد أن :

**وافق المجلس الأوروبي في كان** "canne"، **على هذا الدعم المالي لقروض قيمتها 4.685** مليون ايكو (ECUS)، للفترة الممتدة بين 1995و1999 في شكل الصناديق المالية المشتركة، و سوف يتم استكماله عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض بمبالغ هامة، وهكذا المساهمات المالية الثنائية للدول، وتم التأكيد أن هذا التعاون المالي ستتم إدارته في إطار برنامج متعدد و لعدة سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شريك(51) و هذا البرنامج يسمى

ميدا [52]،إن التسيير الجيد على مستوى الاقتصاد الجماعي لضمان نجاح الشركات يعتبر ذو أهمية بالغة وجوهرية، لهذا الغرض يقرّون و يتفقون على ضرورة تشجيع الحوار حول سياستهم الاقتصادية و طريقة تكثيف التعاون المالي.

إن القيمة المالية المحددة لمساعدة الدول المتوسطية 4.685 مليار إيكو، تعتبر منخفضة مقارنة مع تلك الممنوحة لدول أوربا الوسطى والشرقية[53] 6.96 مليار إيكو، وهذا نابع من الإرادة الألمانية في توجيه اهتمامات الإتحاد الأوربي إلى الدول الاشتراكية سابقا على حساب الدول المتوسطية التي تحظى بالدعم الفرنسي، وقد أضاف الأوربيون أن تعاونهم مع دول الضفة الجنوبية سيتخذ منحا عقلانيا، في إطار يمتد زمنيا، إلى جانب مراعاتهم لخصوصيات هذه الدول، لأن اقتصاديات هذه الأخيرة مختلفة عن بعضها البعض.

ومهما تكن هذه الإعانات المالية إلا أن البعض يعتقد أنها لم تصل إلى ما كانت تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية لتغطية حاجياتها وإقامة الإصلاحات الهيكلية، كما أنها أيضا بعيدة عن تلك الطموحات والوعود التي يرمي الإتحاد الأوربي للوصول إليها، وفي المقابل نجد أن غزارة هذه المعونات اتجهت نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية دون مراعاة خصوصيات هذه الدول.

### 3-3 الشراكة الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية :

حيث أكد المشاركون في المؤتمر على أن التقاليد الثقافية و الحضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين الثقافات، والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية، تعد عاملا أساسيا في تقارب و تفاهم الشعوب و تحسين النظرة المتبادلة بينهم و في هذا السياق تسعى الأطراف المشاركة إلى إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية ويؤكدون في ذلك على :

أن الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان، شرطان أساسيان لتقارب الشعوب وتفاهمهما، وفي هذا الصدد يشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، في التعريف وتقريب صورة الآخرين وإعطائها صورة جيدة تمكن من خلق الإحساس المتبادل بين الشعوب و الثقافات[54]، الإصرار والإلحاح على ضرورة تحقيق التنمية البشرية، سواء فيما يخص التعليم أو تأهيل الشباب و تكوينهم في الميادين العلمية والثقافية، و ينوهون بضرورة التبادلات الثقافية و

معرفة لغة الآخرين، مع احترام الهويةو الخصوصية الثقافية لكل طرف، كما يدعون إلى إقامة سياسات دائمة للبرامج التعليمية و الثقافية. وأخذ التدابير الكفيلة لحسن سير التبادلات الإنسانية وخاصة في ميدان تحسين الإجراءات الإدارية[55].

أهمية القطاع الصحي في تحقيق التنمية المستديمة، والرغبة في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين النشاطات و ترقية السكان صحيا ومعيشيا، ويعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية،التي يجب حسب رأيهم أن تواكب وتسير بالموازاة مع التنمية الاقتصادية، ويولون أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية[56]

الاعتراف بالدور الرئيسي الهام الذي يمكن إن يلعبه المجتمع المدني، في إطار تجسيد الشراكة الأورو–متوسطية بمختلف جوانبها، كما يعد عاملا أساسيا لتفاهم وتقارب الشعوب[57]، لأنه اللبنة الأساسية في تكوين المجتمعات، وتأكيدهم على تشجيع وتقوية الأدوات والوسائل اللازمة لشراكة وتعاون غير مركزيين، بهدف تسهيل التبادلات بين فواعل التنمية، في مجال القوانين و التشريعات الوطنية: كقائد المجتمع و المدني، العالم الثقافي و الديني، إضافة إلى الجامعات والمجتمعات البحثية، الإعلام، الجمعيات، المنظمات، النقابات التجارية والشركات العامة والخاصة، ومن هذا المنطلق يدعون ويركزون على ضرورة تشجيع ودفع التواصل والتبادلات بين الشباب في إطار برامج التعاون غير المركزي، ويعملون على تشجيع كل الفعاليات و المبادرات لدعم المؤسسات الديمقراطية و وإرساء دولة القانون و المجتمعات المدنية.

نظرا للأهمية القصوى التي أصبح يختص بها النمو الديموغرافي المتزايد في المنطقة، وخاصة في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و الذي أصبح يشكل تحديا كبيرا للمشاركين، الأمر الذي يقتضي سياسات مشتركة ومناسبة من أجل الإسراع بالإقلاع الاقتصادي[58].لقد شكلت الهجرة نقطة اهتمام كبيرة بين المشاركين، حيث لوحظ أنها زادت بكميات معتبرة في السنوات الأخيرة، وخاصة غير الشرعية منها، لذلك نوّهوا واعترفوا بالدور الذي يمكن أن تلعبه في علاقاتهم، ويتفقون على ضرورة العمل و التعاون من أجل تخفيف وطأة الهجرة معتمدين في ذلك على دعم وتشجيع برامج التأهيل و التكوين المهني و المساعدة على خلق مناصب للشغل، كما يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين بصفة قانونية على أراضيهم، أما ما يتعلق بمجال الهجرة غير الشرعية فقد أكدوا على وعيهم الخاص بهذه المعضلة

المتفشية، وأخذوا على عاتقهم ضرورة إعادة إدماج وقبول المهاجرين من خلال تبني إجراءات وإتفاقيات أو ترتيبات ثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي، ولتحقيق ذلك يعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء، كمقيمين، طبقا لتعار يف المجموعة الأوروبية.(59)

كما يؤكد المجتمعون في هذا المؤتمر الخاص بالشراكة الشراكة الأورو – متوسطية على ضرورة المكافحة الجماعية لكل الأعمال غير المشروعة و الكثيرة الانتشار في الآونة الأخيرة على غرار التجارة بالممنوعات، الجريمة الدولية، الرشوة، الفساد، المتاجرة بالعبيد، و العمل على القضاء نهائيا على كل الأسباب المؤدية إلى كره الأجانب وتفشي ظاهرة العنصرية وعدم التسامح بين الشعوب، ويتفقون على ضرورة بعث سبل التعاون، الحوار، التفاهم، احترام الغير،بين كافة الأمم والشعوب.(60)

الأمرالذي يمكن تأكيده من خلال عرضنا لهذا الميدان، هو طغيان الجانب المتعلق بالقضايا الأمنية الأوروبية، على الإرادة المشتركة لإقامة شراكة اجتماعية وثقافية لدعم التفاهم بين الشعوب وحوار الثقافات حيث تضمن عدة عناصر تعد تكملة للقضايا الواردة في الميدان السياسي والأمني وخاصة المتعلقة منها بالتعاون بين المجتمعات المدنية وتنمية دولة القانون وتحقيق الديمقراطية حقوق الإنسان، ضف إلى ذلك مكافحة الآفات المتمثلة في الهجرة غير الشرعية،الإرهاب،المخدرات و الجريمة المنظمة، مما يقودنا إلى القول أن هذا المحور جاء منقوصا بسبب تركيزه على الجوانب الأمنية دون إعطاء الأهمية الثقافية والحضارية وزنا كبيرا يعكس المكانة الحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أن غياب إستراتيجية انتماء متبادل إلى الفضاء المتوسطي قائمة على فكرة التعاون الجماعي، ينعكس سلبا على إقامة شراكة أوربية متوسطية ناجحة.

إن المجتمعين في إطار إعلان برشلونة للشراكة الأورو–متوسطية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أكدوا على ضرورة اجتماع وزراء الشؤون الخارجية للدول المشاركة بصفة دورية لمتابعة تطبيق هذا الإعلان، وتحديد البرامج التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة.

إن المتمعن في مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 27–28 نوفمبر 1995للشراكةالأورو– متوسطية التي ضمت حوالي 27 عضوا و شريكا بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط يدرك أنها تتميز بمجموعة من الخصائص ومنها :

إن مفهوم المتوسطية الذي استعمل من خلال هذه الشراكة لم يخضع أبدا إلى المعيار الجغرافي للمنطقة،ولا لفكرة تكريس الهوية المتوسطية،فخريطة الدول المشاركة توحي بأن هناك خلل في المشروع الأورو-متوسطي،الأمر الذي يحكم على ضعفه أمام المشروع الأمريكي للشرق الأوسط،فكيف يعقل أن تبعد دولة تنتمي إلى منطقة المغرب العربي" ليبيا"، والتي تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، رغم ما كانت تعانيه من حصار دولي بسبب قضية لوكا ربي، وكيف يعقل أن تنظم دولة مثل الأردن وهي لا تطل أبدا على البحر الأبيض المتوسط، كما و أنه في نفس الوقت تستبعد دول الخليج بحجة انتمائها إلى منطقة غير متوسطية[61].إن هذا الغموض السائد في إطار المشاركين و كيفية انتسابهم إلى الشراكة، إن دل على شيء فإنما يدل على الغموض السائد في هوية المشروع الأورو–متوسطي[62]،الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن هوية المشروع أيضا بانضمام الأعضاء العشرة من أوروبا الشرقية في ماي 2004، وعن إمكانية انضمامدول من أقاليم أخرى في المستقبل يلاحظ أيضا أن المشاركين في هذا المؤتمر يتميزون بالتنوع الثقافي وتعدد الديانات كالإسلام، المسيحيةواليهودية،مما يوحي بخطورة الأمر،فإذا أحسن استغلال هذا التنوع والتعدد سيكون مستقبل الشراكة مبشرا، كما أنها يمكن أن تكون أيضا سببا في فشلها

الظاهر في هذا المؤتمر أن الشراكة الأورو–متوسطية المنعقدة على إثر إعلان برشلونة تتم بين طرفين، ضفة شمالية و أخرى جنوبية،لكن حقيقة الأمر أنها تضم أكثر من ذلك، فإلى جانب الإتحاد الأوروبي توجد دول عربية،ودول أخرى يصعب تصنيفها:تركيا،إسرائيلقبرصومالطا،خاصة وأن دولتين مثل تركيا و إسرائيل تتميز بعلاقات إقليمية خاصة مع الدول العربية،وكأن الشراكةالأورو–متوسطية مرهونة وبدرجة كبيرة بمدى تحسين العلاقات العربية–الإسرائيلية والعلاقات التركية–العربية للحكم على نجاحها أو فشلها [63]

إن العلاقات التي جمعت الإتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية في سنوات الستينيات و السبعينيات،والتي كانت تتميز خاصة بطابعها الثنائي، إضافة إلى تميزها بالجزئية، حيث أنها كانت مقتصرة على التعامل في المجال الاقتصادي و التجاري، غير أن التغيرات الجديدة التي عرفها العالم عامة و المنطقة الأورو–متوسطية، وخاصة دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط، دفع بالمشاركين إلى إعتماد سياسات شاملة في إطار شراكتها الأورو–متوسطية، حيث اشتملت على الميادين الثلاث السابقة الذكر: السياسي–الأمني، الاقتصادي–المالي والاجتماعي–الثقافي–الإنساني، وكل

هذا من أجل خلق منطقة أورو– متوسطية آمنة ومستقرة سياسيا وتتمتع برخاء اقتصادي،و حوار وتنوع ثقافي تراعى فيه خصوصية كل شريك.

**4 – مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية**

سنحاول عرض ثلاثة تصورات مختلفة لمسار برشلونة في المستقبل اعتمادا على ثلاثة سيناريوهات لتطور الشراكة الأورو–متوسطيةأمام التحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة وهي:

**4- 1السيناريو الخطي** (**استمرار الوضع القائم**):

أي استمرار الوضع القائم بين دول الشمال المتوسطي و المتمثلة أساساً في الإتحاد الأوروبي و دول الجنوب عامة و الدول المغاربية خاصة(الجزائر،المغرب،تونس)، قبل عقد مشروع الشراكة الأورو-متوسطي في إطار إعلان برشلونة 1995 سيبقى على ما كان عليه في السابق فالإتحاد الأوروبي سيستمر في إكمال سياسته التكاملية و الاندماجية و إقامة سياسة أوروبية مشتركة و متناسقة سواءً تعلق الأمر بالجانب السياسي و الأمني أو الاقتصادي والمالي وحتى الاجتماعي والثقافي، حيث نجدها موحدة في إطار سياستها في مجال الهجرة و كيفية القضاء على الهجرة السرية و كذا تشديدها على موضوع تنقل الأشخاص مقابل تنقل رؤوس الأموال و الخدمات،ضف إلى ذلك موقفها الموحد في إطار حوار الثقافات و الحضارات و بناء أسس الديمقراطية و حقوق الإنسان(64)،و بالمقابل نجد أن هناك استمرار في هشاشة التعاون و التنسيق بين الدول الجنوبية عامة و بين الدول المغاربية خاصة، الذي يتميز بالصبغة التنافسية و النمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون و التكامل، على غرار إتحاد المغرب العربي، و بالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة في كافة الميادين و المجالات و هذا راجع إلى النظرة الضيقة و المصالح الشخصية التي تقف عائقا كبيراً أمام هذا التعاون كما تبقى العلاقات الأورو-متوسطية على ماهي الآن عليه من اختلال في التوازن بين الضفتين، فالدول الأوروبية دول متقدمة و موحدة أما دول الجنوب فهي دول نامية و مشتتة، ضف إلى ذلك أن مشروع الشراكة الأورو–متوسطية هو مشروع أوروبي مئة بالمائة، فالإتحاد الأوروبي هو الطرف الملقي أما دول الجنوب و المغرب العربي

هي الدول المستلقية من دون أي محاولة للمناقشة أو الاعتراض، و ما يترتب عنه من إجراءات قانونية تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع الشراكة.

و الأدلة على ذلك كثيرة و متنوعة، فبالنسبة للضفة الجنوبية و الطرف المغاربي، فإن استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي و تفكك وحداته بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية و الطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الإقليمي خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، و الخلافات حول احتمالات التسوية التي تؤدي إلى استقطاب أشد في الساحة السياسية والعربية فضلاً عن ذلك، فالإتحاد المغاربي يعرف أيضاً ركوداً كبيراً نتيجة استمرار العقبات القائمة، فالمغرب العربي لا يزال يتقدم إلى الساحة الدولية باعتباره مغرب دول، و الأكثر من ذلك مغرب أجهزة،دوله في وضعية دفاعية، و أنظمته في أزمة ورد فعل من التخوفات الاجتماعية، وفعلا فإنه على المستوى الداخلي للدول لازالت أزمة الثقة قائمة بين الشعب والحكام نتيجة غياب الديمقراطية، بل تعمقت هذه الأزمة بسبب انتكاس بعض التجارب(الجزائر)، و فقدان الأمل في التغيير بالنسبة لأنظمة أخرى،و هذا الوضع سيرشح ليس طرح مسالة شرعية السلطة فقط بل مشروعية السلطة في حد ذاتها، أما على مستوى العلاقات بين أطراف الإتحاد فنلاحظ أن هناك ضعفاً في المبادلات البينية بين دول المغرب العربي وحتى مع باقي الدول الأخرى الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط، و لازالت الخلافات الحدودية تسهم أيضا في عدم تقارب الأطراف خاصة النزاع الصحراوي، و تعبر الخلافات السابقة عن عدم استعداد الدول للتنازل عن بعض الحسابات القومية الضيقة لصالح التعاونو العمل المشترك، بل الأكثر من ذلك تعقيداً تلك الاتفاقيات المنعقدة على المستوى الإقليمي على غرار ما قامت به تونس مع الإتحاد الأوروبي1995، والمغرب 1996 والجزائر2002 بصفة منفردة ضف إلى هذا تجاهل مشروع الشراكة وإلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلىالدول المتوسطية النامية واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد بذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية،كما أن الشراكة تقوم على الانتقاء وعدم التكافؤ حيث تم رفع الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والخدمات،ولم يتم رفعها على تنقل العنصر البشريوالعمالة،وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب المتوسط وبالتحديد دول المغرب العربي إلى أقطار الإتحاد الأوروبي

التباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية والفكرية في المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم فضلا عن الصورة التي يرسمها كل طرف للآخر والتي تكرس غياب الحوافز للتفكير بالتضامن،كما أن مشروع الشراكة ينفي وجود الهوية المتوسطية،وتحديدا العربية منها، سيما وأنها تتفاوض بصورة منفردة وككيانات منعزلة مع الطرف الأوروبي المتكاملا قتصاديا، والمتماسك سياسيا وعسكريا، ممثلا في المفوضية الأوروبية العليا. دعم الإتحاد الأوروبي للبعد الاقتصادي في وثيقة برشلونة وكذا البعد السياسي،في حين أهمل أرضية التقارب الحضاري المتمثلة في البعد الاجتماعي–الثقافي الذي لا يخدم كثيرا دول الإتحاد، الأمر الذي يؤكد النوايا الغير صادقة للإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة أورو–متوسطية شاملة واقتصارها فقط علىالمواضيع والميادينالتيتخدم مصالحه

وفي سياق ذلك تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو "الاستعمار" حيث تساهم المبادرة الأوروبية في إرساء نظام متوسطي جديد، تحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب الضعيفة سابقا، مع توضيح آليات التعامل بين الضفتين، لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب تكريسا لتبعيتها لدول الشمال، وبالتالي فهي نمط جديد للتعامل الرأسي وامتداد لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الضفتين.

وبناء على ذلك تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الدولي الراهن، بعيدة المنال نسبيا، طالما لم يتم تجاوز العقبات وتدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب وأهميتها وضرورتها.

**4- 2 سيناريو التغيير (الإصلاحي):**

وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا، حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغاربي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين.

وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي-عربي،ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كإتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر،خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الإتحاد الأوروبي، تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة

لتنفيذ مقتضيات المشروع المتوسطي يتطلب إستراتيجية أورو-متوسطية نابعة من الرغبة الحقيقية للضفتين ولمصالحهما المشتركة، غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهم سلبا، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل لبعضه البعض، يرتبط الأول: بإلتزام الإتحاد الأوروبي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الثاني: بإرادة التصميم لدى الشركاء المتوسطيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها.

وحتى يكتب النجاح للشراكة الأورو-متوسطية وتجسيد المسعى، عليها أن تلبي المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الالتزام بها، حيث يقتضي الأمر على الطرفين تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح من خلال ارتكازها على المساواة، العدالة، الندية، التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة[65]، توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول أمورهم المشتركة كما يجب أن يكون تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا، ومرتبط مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة، ضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يقتضي أكثر جدية وخاصة من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين.

الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الإتحاد الأوروبي بمراجعة إجمالية للماضي والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي سيما وأنه المسئول المباشر، عن تواجد إسرائيل على أرض فلسطين، لذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة لردعها والحد من عدوانيتها، طالما استمرت في حيازتها على أسلحة الدمار الشامل في ظل غياب أنظمة دولية تحقق الأمن والاستقرار، وبعد الاعتذار يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الاستعمارية والقضاء على آفة التخلف، الفقر والبطالة، وعليه أن يعتبر أن الجنوب المتوسطي[66] بعدا من أبعاد قارته الإستراتيجية، الأمر الذي يعطي الأهمية إلى إقامة مشروع أورو-متوسطي،ويرجع هذا التحول الكبير في الدور الأوروبي خاصة اتجاه الصراع العربي–الإسرائيلي إلى الضغط الذي مارسته الدول العربية المتحدة في ظل الجامعة العربية التي أعيد تفعيلها وتقويتها، و التهديد الذي مارسته هذه الأخيرة على الإتحاد الأوروبي بايقاف التعامل معه و منع تدفق النفط والغاز إليه إذا لم يقف معها، و يساندها بفعالية في هذا الموقف، غير أن الإتحاد الأوروبي كان دائماً يعرف ويجيد كيفية التملص والتوفيق بين مصالحه و مصالح إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تفادياً للتصادم معهما.

هذا السيناريو بقدر ماهو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جداً تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الإتحاد الأوروبي في إطار شراكتها مع دول الضفة الجنوبية عامة و الدول المغاربية خاصة بحكم أنها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبيين، ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية في المنطقة (إتحاد المغرب العربي) الذي أصبح أكثرمن ضرورة لتوحيد بلدان المغرب العربي و وقوفها ككتلة واحدة و تبنيها لسياسات مشتركة تجاه الإتحاد الأوروبي على غرار ما يفعله هو. و هذا لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية قوية و واقعية و ملموسة من أجل تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك تلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين، فتحقيق الإتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن،في ظل التحولات و التكتلات الجهوية، الإقليمية و الدولية التي تجري في الساحة الدولية.

**4- 3 سيناريو فك الارتباط ( الراديكالي) :**

يقوم هذا السيناريو على مفهوم الانعزال و الانكفاء ودخول متغيرات هامة (ثقيلة) غير مرئية، أي أن دول الإتحاد الأوروبي وبعد تحقيقهم لخطوات متقدمة من التوسع و التكامل الاقتصادي، الاجتماعي،الثقافي، السياسي والأمني وصولاً إلى المؤسساتي، ستنعزل على نفسها غير آبهة بما سيجري في المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط و خاصة مع دول المغرب العربي، التي تعتبر العصب الحيوي في الضفة الجنوبية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، و سيدعم ذلك تلك السياسات و الإجراءات المشتركة التي تتخذ تجاه كل الميادين السياسية،الاقتصادية و الاجتماعية التي تكرسها السياسة الأوروبية الموحدة.

ضف إلى إمكانية استغناء الإحاد الأوروبي أو بالأحرى التقليل من تعاملاته مع الضفة الجنوبية و عدم إعطائها قيمة مادية و معنوية، خاصة بعد تفتح أوروبا الغربية على الشرقية بعد انضمام الدول العشرة سنة 2004 و مع إمكانية انضمام روسيا (الوريث الشرعي للإتحاد السوفيتي) الأمر الذي سيمكن أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون اللجوء إلى الدول الجنوبية.

وفي مقابل ذلك نجد أن الدول الجنوبية تنكفي بذاتها على غرار إتحاد المغرب العربي، فيعتمد على قدراته وإمكانات دوله المتواضعة في معالجة جل المشكلات التي تواجههم في كافة الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية، ومن ثم عدم حاجته إلى سياسة مشتركة مع الإتحاد الأوروبي إطلاقا. وهذا مستبعد جدا نظرا لضعف هذه الدول من الناحية الاقتصادية، وعدم توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة حكمها.

كما أنه بالإمكان أن تصل إلى الحكم فيها التيارات الإسلامية المتشددة، والمعادية للفكر الأوروبي خاصة والغربي عامة، فيحتمل وصول مثل هذه التيارات والأحزاب السياسية إلى سدة الحكم في الدول الجنوبية عامة والمغاربية خاصة، على غرار ما حدث في الجزائر) الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة(، وتجدر الإشارة أنه نتيجة للأوضاع التي تعرفها شعوب هذه الدول من خيبة أمل في أنظمتهم و مما تعانيه من ظروف معيشية قاسية وحرمان وفقر وبطالة، يمكن لها أن تتمسك بهذه التيارات التي تدعو إلى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان، الأمر الذي يشجع على وصولها إلى الحكم وبالتالي القطيعة النهائية مع دول الإتحاد الأوروبي ومحاولة السعي لإقامة علاقات شراكة عربية — عربية، جنوب- جنوب وكذلك مع العالم الإسلامي.

يبدو أن هذا السيناريو مستبعد جدا، إذ أن ذلك يتناقض مع منطق العلاقات الدولية ومبادئ الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب والدول، كما يتناقض مع الاتجاهات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية، التي تكاد تجعل من العالم قرية صغيرة.

إن أوروبا رغم قوتها المتعاظمة وخطواتها التكاملية المتسارعة، إلا أنها تبقى بحاجة ماسة إلى جيرانها في الجنوب وخاصة دول المغرب العربي، نظرا لما تصبو إليه في أن تكون قطبا عالميا مميزا في إطار العلاقات الدولية الراهنة فالمغرب العربي ليس إفريقيا، ولا يمثل الجهة الغربية للمشرق الإسلامي فحسب، ولكنه فضاء مختلط، وبالأحرى نسق تبادل مع أوروبا، وبصفة أخص مع أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا...) والتي تضم الإمبراطورية الإستعمارية السابقة التي تعتبر جزءا من الإتحاد الأوروبي. [67] وما التواجد العربي والإسلامي وخاصة المغاربي في الدول الأوروبية لخير دليل على ذلك، ضف على ذلك التواجد الأمريكي في المنطقة وخاصة المغرب العربي الذي تسعى من وراء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات معه، وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يهدد المصالح الأوروبية في عقر دارها، فكيف نتصور إذا أوروبا من دون المغرب العربي ؟

بل وعلى العكس من النزعة الانعزالية الأوروبية فإن هناك من يدعو إلى مزيد من توطيد العلاقات خاصة مع (الجزائر، المغرب، تونس) فهي ليست كمثيلاتها مع باقي العالم العربي لأن هوية المغرب العربي هي متوسطية وليست فقط عربية[68]، وتجدر الإشارة هنا إلى ماصرح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" في كلمة اختتام المؤتمر العربي– الأوروبي بباريس سنة 1989 حيث قال: "أقول لكم رسميا وعلنيا بأن تقارب الأوروبيتين المفصولتين لزمن طويل لن يكون على حساب العلاقات من كل الأنواع التي تربط الدول الأعضاء الثني عشر، بجيرانها من العرب وغيرهم". [69]

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فإن خيار العزلة يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وخاصة الاقتصادي منه (رغم توفر الإمكانات لقيام ذلك)، وهذا الوضع ليس متاح لها لا الآن ولا في الآجال القصيرة المقبلة، بسبب التبعية والتخلف السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه، مما يجعل من علاقاتها وتبادلاتها مع الدول الأوروبية أكثر من ضرورة في ظل انتظار دور فعال لإتحاد المغرب العربي، والتنازل عن الأفكار الضيقة التي تحكم عقول ساسته، ولملا الإقتداء

بالتجربة الأوروبية والانطلاق من الشراكة الاقتصادية البينية، لطالما أن هذه التجربة نجحت في العديد من مناطق العالم، مع التأكيد أن عوامل التعاون والشراكة متوفرة أكثر من عوامل التفرقة لو أحسن استغلالها.

يبدو أن السيناريو الأول هو الأقرب إلى الواقع المعاش، وهو الأفضل لأن ترسم من خلاله الشراكة الأورو متوسطية حيث أنها ستبقى رهينة النظرة الأوروبية للمنطقة وانعكاسا لها في ظل غياب رؤية جنوبية موحدة.

ويمكن تقديم مخطط يتضمن مستقبل منطقة المغرب العربي والعلاقات الأورو متوسطية على ضوء ما قدمناه سابقا من مؤشرات.

**خاتمة :**

إن كون المشروع أوروبيا يعكس بالضرورة المقاربة الأوروبية في نظام علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء الجنوبيين وحتى المغاربيين، وقد تعامل الإتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدا دون أي اعتبار للبعد الجهوي، وقد تفاوض الإتحاد الأوروبي بهذا المنطق من موقع قوة، وما كان على الدول الشريكة سوى القبول بالشروط الأوروبية لأنها كانت في موقف تفاوضي ضعيف، وكان عليها استيفاء شروط الأهلية التي حددها الطرف الأوروبي حتى تصل إلى مستوى يؤهلها للتعاقد.

إن الاتفاقيات التي توصل الإتحاد الأوروبي إلى توقيعها مع دول الضفة الجنوبية تكرس نمط علاقات يتميز بعدم التوازن، فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين، أو على الأقل متقاربين من حيث القوة، في حين نجد أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة ودول منفردة من جهة أخرى، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة.

إن المشكلة الأساسية لا تكمن في ضرورة الانضمام لمشروع الشراكة من عدمه، لأن هذا شيء طبيعي أفرزته المتغيرات الدولية، وإنما تكمن في كيفية وشروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف بدون تفضيل، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر إرادة سياسية صادقة.

## الهوامش :

1-منجد لطلاب، بيروت، دار للشرق.ص368

2- **Petit larousse illustré**, **larousse**, **Paris**, 1991p713

3-أبو علي (سلطان)، مشروع لسوق لشرق أوسطية، لوطن لعربي ومشروعات لتكامل لبديلة، لجمعية لعربية للبحوث الاقتصادية، بيروت : مركز دراسات لوحدة لعربية، 1997.ص503

4-قويدري(محمد)، أثر للشروعات للشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لتأهيل للؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، وملتقى بجامعة فرحات عباس، أيام 29-30 أكتوبر 2001.

5-أمين لسيد (معين)، مفهوم لشراكة : آلياتها، أنماطها : للملتقى الاقتصادي الثامن حول لجزائر ولشراكة الأجنبية، أيام 09 و 10 ماي 1999.ص6

6-إبراهيم (حسين)،المحور الاقتصادي للالي لمؤتمر برشلونة، مجلة لشؤون لعربية،لقاهرة، عدد 88، ديسمبر 1996.ص194

7-الحموندي (حسن) وعبد للهدي (عادل)، للموسوعة الاقتصادية، بيروت : دار ابن خلدون للطباعة ولنشر، 1980.ص148

8-محمد عبد العزيز (سمير)، لتكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار لعولمة، ط1، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع لفنية، 2001.ص184

9-حتي (ناصف)، للأزق لعربي، مجلة للستقبل لعربي، عدد 205، مارس 1996.ص94

10-Talhit (Fatiha), le partenariat euro- méditerranée, vu sud, revue le monde arab (Maghreb Machrek), N° 153, juillet, septembre, 1996.p48

11-رامازاني (أركيه)، لشراكة الأورو -متوسطية، د.ط، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات ولبحوث الإستراتيجية، ب.س.ط.ص 10

12-Bensidoum Isabelle, chevallier (Agnés), europe- méditérannée : le partit de l'ouverture, paris, centre d'études prospectives et d'informations internationales, 1996.pp(13-14(

13-رامازاني (أركيه)، مرجع سابق، ص10

14-طاهر (جميل)، التكامل الاقتصادي لعربي بين لشرق أوسطية ولشراكة للتوسطية، مجلة لعلوم الاجتماعية، عدد 4، لكويت، مجلس النشر لعلمي، 1998.ص25

15-محمد (يوسفي)، لشراكة الأورو -متوسطة وآثارها على بلدان إتحاد للغرب العربي، مجلة إدارة، الجزائر : للدرسة الوطنية للإدارة، عدد02، 2000 ص(103-104)

16-عبد الحميد (عصمت)، دور الجامعة العربية في التنمية الاقتصادية العربية في التحديات الاقتصادية للعالم لعربي في مواجهة لتكتلات الدولية، باريس : مركز للدراسات الأوروبي -العربي، 1995.ص31

17-GAAT: الإتفاقية العامة للتجارة ولتعريفات الجمركية.

8-محمد عبد القادر عطية (عبد القادر)، إتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999.ص 1 ص(233-234)

19-Broune (Stephen), le régionalisme au service du développement de partenariat latéraux, coopération sud, N°2, 1998.pp(106-108(

20-عبد لواحد جاسور (ناظم)، جامعة لدول لعربية ومستقبل لعلاقات لعربية الأوروبية، مجلة لشؤون لعربية، لقاهرة،الأمانة لعامة لجامعة لدول لعربية، عدد 99، سبتمبر 1999.ص18

21-غليون (برهان)، مستقبل العلاقات لعربية الأوروبية في لعرب ولعالم، عمان : للؤسسة لعربية للدراسات ولنشر، 2001.ص58

22-علي حوات (محمد)، مفهوم لشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي للنشر، 2002.ص127

23-عبد لرحيم (إكرام)، التحديات للمستقبلية للتكامل الاقتصادي لعربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، ط1، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2002.ص246

24-لشيلي (جمال)، لعرب وأوروبا، رؤية سياسية معاصرة، ط1، عمان : دار لفارس للنشر والتوزيع،2000.ص102

25-غليون (برهان)،مرجع سابق، ص 58.

26-بوعشة (محمد)، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، ط1، بيروت : دار الجيل، 1999.ص181

27-عزي (الخضر) ويعقوبي (محمد)، لشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة لعلوم الإنسانية، المسيلة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، عدد 14، أكتوبر 2004.

28-Bruno (Callier), Méditerranée, quelle politique en vers les états du sud ? défense national, paris, France, 1996.p95

29-الابراهيمي (عبد الحميد)، للمغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.ص389

30-رامازاني (أركيه)، مرجع سابق، ص16.

31-أبو العينين (محمد)، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، لسياسة الدولية، عدد 142، 2000.ص20

32-بيومي (جمال الدين)، مصر والاتحاد الأوروبي والواقع والآفاق، لسياسة الدولية، عدد 142، 2000.

33-أبو العينين (محمد)،مرجع سابق ص20

34-العياري (الشاذلي)، العرب والنظام العالمي الجديد، من أجل مشروع عربي-أوروبي متوسطي جديد، مجلة لشؤون العربية، القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد 74، 1993.ص576

35-رامازاني (أركيه)، مرجع سابق، ص16.

36-Déclaration De Barcelone, adoptée lors de la conférence euro- méditerranée, 27-28-novembre, 1995.p2

37- Ibid p 3.

38- idem

39- Ibid p 4.

40- بخوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة : دراسة في لرهانات والأهداف، ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.ص38

41-Déclaration De Barcelone,op cit p4

42-محمد (علي ناصر)،البعد لسياسي والأمني في لشراكة الأوروبية-المتوسطية ،شؤون عربية،عدد88،ديسمبر1996.ص189

43- Le processus de Barcelone, cinq ans après, 1995-2000, commission européenne, direction général des relations extérieurs, 2000.p11

44-Déclaration De Barcelone,op cit p4

45-ربابي (هيثم)، خفايا اللقاء الأورو-متوسطي، جريدة لسفير الأسبوعية، عدد 28، أكتوبر 2000.ص12

46-بخوش (مصطفى)،مرجع سابق، ص 98 ،

47-المرجع نفسه ص 48.

48-لطفي (عامر)، الدائرة المتوسطية، العلاقات العربية –الأوربية، في ظل إطار برشلونة، قضايا إستراتيجية، دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 9، ماي 1997.ص17

49-Déclaration De Barcelone,op cit p6

-Ibid p 750-

51 -Ibid pp( 7-8(

52-برنامج ميدا : هو عبارة عن وجه من أوجه التدخل المالي الأوروبي في إطار التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ،والذي أقيم خلال انعقاد المجلس الأوروبي ب"كان" في جوان 1995،بميزانية ضخمة تفوق المليار أورو ،والتي بلغت سنة 1998حوالي 2.5مليار أورو.

53-حتي (ناصف)، المأزق العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد 205، مارس 1996. ص96

54-Pandraud( Robert), Galizi( Francois),europe-mèditiranèe quel partenariat ?paris : assemblèe national fransaise ,rapport d information, N :2367,15nouvombre 1995.p53

55-Waldner (Benita Ferrero), clash of civilization or dialogue of cultures : bulding bridge a cross the Mediterranean, European commissioner for escternal relations European neighbrohood, Policy, Alexandria, Egypt, 6may 2006.p1

56- B+10, 1995-2005, 10 ans du processus de Barcelone, dans le site : http:/ www Iemed. Org/ euromed/ F déclaration php, 14.11.2006p1

57-Déclaration De Barcelone,op cit p 10

58- Pour une véritable implication de la société civil, dans le site : http:/www.cercle.lu/ imprimer.php ?. id_article n°706, 14.11.2006.p1

59-Déclaration De Barcelone,op cit p106

60-Commission des communautés européennes, com (91), 452, final, Europe 2000 : les perspectives de développement du territoire communautaire, Bruxelles, 7 novembre 1991.pp(19-20(

61-Déclaration De Barcelone,op cit p13

62-كمال (محمد مصطفى) ونهرا (فؤاد)، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.ص ص(208-209)

63-Françis (Gutmann), la méditerranée mythes et réalités, défense national, paris, France, 1997.p6

64- نافعة(حسن)، مستقبل النظام العربي بعد التسوية، السياسة الدولية، مصر عدد140، 2000.ص77

65-basfao (kacem) et robert (jean), le Maghreb, l'Europe et la France, Paris, CNRS, édition, 1992.p99

66-المنذري (سليمان)، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، ط2، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2004.ص255

67-العياري (الشاذلي)، آفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط، الخيار الأوروبي : الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.ص30

68-basfao (kacem) et robert (jean),op cit p31669 - ibid p113